العدد (1967) السنة الثامنة - الأثنين (22) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

عقود النظافة

إحسان شمران الياسري

من بين الاختراعات الجديدة في مؤسسات الدولة، تعاقدها مع شركات متخصصة في النظافة، لتنظيف مواقعها، فيما غادرت تلك المؤسسات فكرة تعيين المنظفين..
وأصبح لدينا عقود للنظافة تبرمها حالياً أمانة بغداد وبعض البلديات ومؤسسات اخرى.. وليس هذا هو (رَباط الحچي) كما يقول الراحل (أبو كاطع).. بل حاولت أن اقلب عبارة (عقود النظافة) لتكون (نظافة العقود) فوجدتها عبارة غير عابرة، بل خطيرة،حتى أني ترددت من الاستمرار.. ثم توكلت.
(نظافة العقود) قصة من قصص دولتنا العزيزة، وهي بالأحرى واحدة من القصص الأكيدة في دول أخرى أيضاً، ودعنا لا نسميّها.
ولا أدري من يستطيع الصبر على قصص العقود ونظافتها.. ومن يُفتي في أن هذا عقد نظيف، وذلك عقد (خسيس).. وحتى العقد الخسيس، أو غير النظيف لا يُشترط أن يكون جميع من اسهموا في إبرامه غير نظيفين ، بل قد يستطيع موظف واحد أن يجعل العقد غير نظيف من وراء ظهر بقية أعضاء اللجنة.
العقود شريعة المتعاقدين، تُعبّر عن قدرة كل طرف في الحصول على أفضل الشروط بطرق مشروعة تقوم على العدالة وإبراز الأولويات واحترام الزمن وتغليب المهنية على العاطفة..
ومن توكل إليه مهمة تحضير العقد والتفاوض يجب أن يكون على دراية كافية بالأهداف المكتوبة وغير المكتوب وراء هذا العقد وما هي تفضيلات المؤسسة.. وأن يكون لديه كم هائل من المعلومات حول الظروف والبيئة والسوق والمتنافسين فيه والتجارب السابقة في التعاقد، فضلا عن المعلومات الإضافية حول من نروم التفاوض معه..
وإن يكون لمّاحاً لكل شاردة وواردة وإشارة تصدر من هذا أو ذاك.. كما يتطلب منه أن لا يخاف من التلميحات وأشباه التهديدات والوعود والوعيد.. عليه ان يكون مؤمناً بنزاهته وبوطنيته وأن لا تستفزه بعض التلميحات التي قد تصدر حتى من الرقباء، فيخاف، ويفقد توازنه، ثم يُصّدق إنه محل شبهة، وقد يدفعه البعض للاعتقاد بأنه (حرامي) لمجرد انه يحاول التفاوض بطريقة مؤدبة ورفيعة المستوى تظهر هيبة مؤسسته ورفعتها.. ويقال بهذا الصدد إن اعضاء إحدى اللجان سيقوا للتحقيق لأنهم قدموا الشاي لمن كانوا يتفاوضون معه، باعتبار إن ما وراء الشاي هو الأعظم!
إن هيبة المؤسسة لا تتجلى بـ(جَلافة وصلف) موظفيها.. ولا تتجلى بالتضييق (حد الموت) بالشروط، إلى أن يهرب الشخص المزمع التعاقد معه.
فعشرات العقود تعثرت وآلت إلى الخراب نتيجة القبول بأوطأ العطاءات، لأن اللجنة لم تكن لديها معلومات حول كلف التنفيذ، أو إنها كانت تخشى التعبير عن الرفض لمقاول (دجال) يقدم عرضاً واطئاً ثم تبتلي المؤسسة ويتعثر العمل ثم يهرب المقاول، لا لشيء، إلا لأن اللجنة لم تكن على دراية، أو لأنها لم تمتلك الشجاعة للتصريح بأن العطاء الأوطأ هو العطاء الأسوأ..
بل إن الأجهزة الرقابية لم تترك للبلد ومؤسساته وموظفيه القدرة على تمييز الأفضل وتحديد صاحب التجربة والخبرة.. وحتى مبدأ (الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات) لم يَعُد فاعلاً، لأن أحدا لا يستطيع المغامرة بمستقبله وحريته فيختار الأفضل، بل أصبح الاتجاه للكلفة الاوطأ مهما كانت النتائج. وبقية القصة معروفة..
ومن أجل هذا، يحتاج موظفو الدولة الى دعم الاجهزة الرقابية التي تفحص أعمالهم، وان تتفهم مسيرة عملهم بالخطوات، لتوفر لهم الاطمئنان، وتكون الرقابة على نوع الأداء وقيمة الإبداع والاجتهاد فيه،والتمييز بين الفاسد والمجتهد، لان هذه المقالة لا تتناول الفساد، بل تتحدث عن عمل مرتبك ليس إلا.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هل فشل أوباما أم فشلت أمريكا؟

بعض الخيبة والوجوم ساد الموقف العربي جراء نتائج الانتخابات النصفية الأمريكية التي خسر فيها أوباما كثيرا ، وربح خصومه أكثر ، وبالتالي نجد بأن إسرائيل هللت ورحبت وباركت النتائج النصفية التي قد تكون بداية انهيار مرحلة "الأوبامية" التي حاولت أن ترعى عملية السلام في الشرق الأوسط منذ أيام أوباما الأولى في البيت الأبيض ، من جهة ومن جهة ثانية محاولة إرسال أكثر من رسالة لبناء علاقات جديدة مع العالمين العربي والإسلامي، من شأن هذه العلاقات أن تمحو آثار وتداعيات الحادي عشر من سبتمبر وما خلقته من صراعات فكرية بين الغرب والإسلام بصورة عامة والعرب بصورة خاصة، وهذه الصراعات الفكرية سادتها أعمال عسكرية ولوجستية كبيرة جداً في حقب حكم جورج دبليو بوش خاصة ما يتعلق منها بحربي أفغانستان والعراق وتأثيراتهما الاقتصادية على أمريكا التي ما زالت تعاني ذلك.

إيمان محسن جاسم

ومن أجل تغيير السياسية الأمريكية نجد بأن الحزب الديمقراطي الأمريكي ومنذ عقود طويلة دائما ما يرعى مباحثات سلام بين العرب والإسرائيليين، وهذا ما افتتح به أوباما ولايته الرئاسية عبر مبعوثه الدائم للمنطقة ، ومع هذا نجد بأن مباحثات السلام بين الفلسطينيين والاسرائليين وصلت الطريق المسدود رغم محاولات إنعاشها المستمرة سواء من قبل الأمريكان أنفسهم أو الاتحاد من أجل المتوسط الذي أجل انعقاد قمته التي كان من المقرر عقدها في ٢١ من تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري في إسبانيا بعد وصول عملية السلام في الشرق الأوسط إلى طريق مسدود.
هذا المحور الأول الذي وجد فيه أوباما نفسه وإدارته في مأزق تقريب وجهات النظر بين طرفي عملية السلام في الشرق الأوسط ، خاصة إن الضغوطات الأمريكية على الحكومة الإسرائيلية بشأن إيقاف الاستيطان لم تأت أكلها وسط هيمنة اليمين المتطرف في تل أبيب وسعيه الحثيث لإفشال محادثات السلام وبالتالي وضع إدارة أوباما في خانة ضيقة يصعب الخروج منها بدون خسائر ، وعلى ما يبدو أولى هذه الخسائر كانت الانتخابات النصفية الأمريكية ، على الرغم من الحوافز الكثيرة التي قدمتها الإدارة الأمريكية لتل أبيب مقابل مباحثات السلام هذه، وكشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية بعددها الصادر يوم ١٦ تشرين الثاني الجاري تفاصيل رزمة الحوافز الأميركية الستة لإسرائيل لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.والحوافز الستة تشمل، أولا تسليم إسرائيل ٢٠ طائرة شبح هي الأكثر تطورا في العالم، وثانياً مواصلة الدعم الأميركي لسياسة الضبابية الإسرائيلية في المجال النووي، وثالثاً ممارسة الولايات المتحدة حق النقض ضد أي مبادرة ضد إسرائيل في الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية.
أما رابع بنود الحوافز، حسب الصحيفة ، فينص على تعهد أميركا بتشديد العقوبات ضد إيران، فيما تقبل واشنطن في البند الخامس بشرط إسرائيل عدم توجيه المطالبة بتمديد آخر لتجميد أعمال البناء في المستوطنات. وسادس هذه الحوافز هو توقيع اتفاقية أمنية شاملة بين إسرائيل والولايات المتحدة في حالة توقيع اتفاق سلام فلسطيني. إسرائيلي.
ومع كل هذه المغريات فإن المعارضة الإسرائيلية ترى في الاقتراح الأميركي طُعماً غايته إدخالها إلى مصيدة سياسية من أجل كسب مزيد من الوقت، ويقابل ذلك انقسام داخل الحكومة الإسرائيلية التي، على ما يبدو، عن ضمانات مكتوبة هي الأخرى.
أما المحور الثاني والذي وجدت الإدارة الأمريكية نفسها مجبرة عليه لا مخيره يتمثل في أفغانستان ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية حواراً بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية من أجل إيجاد تسوية لقضية أفغانستان وسط تنامي العمليات العسكرية التي تستهدف القوات الدولية العاملة في هذا البلد ، رغم الجهود الكبيرة التي تبدلها أمريكا للحد من نشاط الجماعات المسلحة التي باتت تستهدف قوافل الإمدادات العسكرية .
وهذه المحادثات هي الأخرى يشوبها المد والجزر بسبب طبيعة علاقات حركة طالبان المتشعبة جدا في العالم الإسلامي، وهذا ما أكده نائب الرئيس الأفغاني محمد كريم خليلي، الذي طلب تدخل المملكة العربية السعودية لإقناع طالبان بالحوار مع الحكومة الأفغانية .
وعلى ما يبدو، فإن رعاية أمريكا لهذه المحادثات يجعل الكثير من الأطراف الإقليمية سواء العربية السعودية أو إيران تنأى بنفسها عن حث جميع الأطراف لذلك ، محاولة في نفس الوقت أن تحتفظ لنفسها بحق المبادرة في وقت آخر بعد أن تصل المباحثات لطريق مسدود هو الآخر .
المحور الثالث هو العراق وانتخاباته وتشكيل حكومته،وربما ما يلفت النظر فإن الرئيس الأمريكي باراك أوباما وجد في اتفاق القوى السياسية العراقية حبل نجاة له، محاولا أن ينفذ منه لتأكيد نجاح الستراتيجية الأمريكية في العراق ، لاسيما أن عملية تشكيل الحكومة تأخرت كثيرا، مما جعل الإدارة الأمريكية تطرح أكثر من مبادرة دون أن تجد الأرضية التي تتقبلها ، وبالتالي مارست بعض الضغوط على أطراف عديدة مشتركة في العملية السياسية بغية إعطاء تنازلات معينة في هذا المنصب أو ذلك ، وهذه الضغوطات لم تؤثر على إصرار القوى السياسية الوطنية على ثوابتها ونهجها، وهذا أفرز نتائج ارتاح لها الشارع العراقي ، وتقبلها الجانب الأمريكي كأمر واقع لا يمكن تجاوزه أو القفز عليه لأن ملف العراق بات خارج الضغوطات الأمريكية والإقليمية بعد تبلور رؤية صائبة وصحيحة لدى القوى الوطنية العراقية التي تحاول جهد الإمكان بناء مشروع وطني عراقي قائم على الحلول العراقية القابلة للتحقيق دون ضغوطات إقليمية أو دولية .
وبالتالي فإن ملفات كثيرة باتت تؤرق الإدارة الأمريكية الحالية وهي تمضي فترة نصف ولايتها الثاني فهل نجد أوباما ثانية في البيت الأبيض في انتخابات ٢٠١٢.

هل ستنهار أمريكا كما انهار الاتحاد السوفيتي؟

د. عبدالله المدني

هذا السؤال الذي إخترته عنواناً لمقال هذا الأسبوع، كان محور مناقشات جانبية عاصفة خلال "منتدى الاتحاد" السنوي الخامس الذي انعقد في مدينة أبوظبي مؤخرا، وكان لي شرف المشاركة فيه مع نخبة من ألمع كتاب الوطن العربي ومثقفيه وأكاديمييه. بل جاء أيضا في ثنايا ورقة بحثية قدمها أحد الزملاء الأكاديميين من إحدى الدول الخليجية ضمن المحور الخاص بعلاقات العرب مع الولايات المتحدة الإمريكية.

التساؤل المذكور أعلاه لايخرج – بطبيعة الحال – عن نطاق الأماني والأحلام التي تختلج في صدور الكثيرين في عالمنا العربي والإسلامي. غير أن الواقع والمنطق يقولان باستحالة حدوثه في المدى المنظور. فالولايات المتحدة ليست الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يُدار بعقلية شمولية، ونظام بوليسي، وأيديولوجية غير قادرة على تجديد نفسها أمام التحديات العالمية المتسارعة، وإنما هي مجتمع ليبرالي ديناميكي حي، وبهذا الوصف فهي قادرة على تجديد دمائها وتطوير أهدافها وستراتيجياتها ومواقفها بحسب الحاجة والمتغيرات. ثم أنه – سواء شئنا أم أبينا – لم يتوفر قط لدولة ما في التاريخ المعاصر ما هو متوفر اليوم لهذه الدولة، لجهة الإمكانات الاقتصادية والعسكرية والعلمية، والتحالفات السياسية، والتواجد في مختلف أصقاع العالم، ناهيك عن حضورها القوي في حياة كل المجتمعات شرقا وغربا، وشمالا وجنوبا، إلى الدرجة التي صارت معها موجودة في منازلنا، عن طريق مسلسلاتها وأفلامها، وفي مطاعمنا، عن طريق الوجبات السريعة، وفي جيوبنا، عن طريق بطاقات الائتمان، وفي خزائن ملابسنا، عن طريق الجينز الأزرق، على نحو ما ذكره صديقنا المحلل اللبناني الأستاذ "حازم صاغية" في مداخلته له خلال الجلسة الخاصة بعلاقات العرب مع أمريكا.
وهكذا، لا يُجدي القول بأن هذه القوة العظمى سوف تزول قريبا، لحساب قوى أو تكتلات أخرى صاعدة، أو بسبب قيام نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. فحتى الصين والهند اللتان ينتشي بعض المحللين فرحا بصعودهما المشهود، واحتمالات أن تصبحا ندين للولايات المتحدة مع نهايات القرن الحالي، لا يمكن أن يكون لهما نفس التأثير المدوي للولايات المتحدة الامريكية في حياة البشر. ذلك أن القطبين الآسيويين – رغم كل ما سجلاه ويسجلانه من إنجازات – أمامهما مشوار طويل جدا للتخلص من الكثير من المشاكل والتحديات الداخلية التي تعيق بروزهما كقوتين عظميين.
لقد استندت ورقة الزميل الخليجي في تبشيره بقرب أفول الولايات المتحدة كقوة عظمى، وفي قوله أن الأخيرة تعيش حاليا "حقبة الوهن" التي سوف تؤدي لا محالة إلى تفسخها وانحلالها على معطيين لا ثالث لهما: الأول هو ما كتبه بعض المفكرين الأمريكيين من آراء في دورية "فورين أفيرز" الجادة حول هذا الموضوع تحديدا، والثاني هو الأزمة الاقتصادية العالمية التي رأى الزميل أنها قد ألحقت بالفعل ضررا كبيرا بالولايات المتحدة، وأن تداعياتها سوف تؤدي عاجلا أو آجلا إلى إفلاس المؤسسات الامريكية، وإرتفاع نسبة البطالة، وازدياد أعداد الفقراء والمعوزين في المجتمع الامريكي.
كان ردي المتواضع على هذين المعطيين أثناء تعقيبي على ورقة الزميل: إن الآراء والأفكار المنشورة في دورية – وإن كانت مرموقة كـ "فورين أفيرز" – ستظل مجرد آراء غير ملزمة، وأفكاراً ليس لها نصيب من التقديس، بمعنى أنه يمكن الجدال حولها طويلا، خصوصا وأن مصدرها المجتمع الامريكي الحر والمنفتح، الذي يسمح لمواطنيه وغير مواطنيه بتناول سائر شؤونه بحرية وشفافية، أي دونما إقصاء أو تخوين أو حجر على العقول مثلما يحدث في دول العالم الثالث، بما فيها الصين الصاعدة التي لا تزال مجتمعاتها مكبلة بأغلال منيعة، تقيد حرية الرأي والتعبير.
أما في ما يتعلق بالمعطى الآخر، فكانت وجهة نظري أن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لا تقتصر على الولايات المتحدة وحدها، وإنما خيمت على كل دول العالم، وربما كانت أضرارها أشد حدة ووضوحا في دول الشرق عنها في دول الغرب، وفي دول الجنوب عنها في دول الشمال.ناهيك عن أن العمل المؤسساتي المستند إلى القانون والنظام في الولايات المتحدة، والمجتمع الإمريكي الحر والخلاق كفيلان بأن يبتكرا حلولا سريعة لتجاوز أزمات من هذا النوع بأقل التكاليف، مثلما حدث في مناسبات سابقة، لعل أبرزها "الكساد العالمي الكبير" في ثلاثينيات القرن المنصرم.
وبطبيعة الحال، لم تسرّ طروحاتي هذه بعض الزملاء ممن يحملون في صدورهم وعقولهم عداء مزمنا للولايات المتحدة وسياساتها العالمية والإقليمية لأسباب أيديولوجية منيعة، رغم أن الشواهد تشير إلى أن ألد أعداء إمريكا هم في مقدمة من يرسل أولاده للدراسة في الجامعات الإمريكية، أو يستميت للاستشفاء في المراكز الطبية الامريكية، أو يفضل التقنيات والأجهزة الامريكية على ما عداها.
كنت أتمنى أن يتداول الزملاء موضوع العلاقة الملتبسة بيننا وبين الولايات المتحدة بروح جديدة، وبرؤى عقلانية ناضجة، تتواءم مع مكانتهم العلمية والأكاديمية، غير أني اكتشفت في المناقشات الجانبية التي جرت على هامش المنتدى تمسكهم بحلم زوال الولايات المتحدة. هذا الحلم الذي ينبع في معظمه من ثاراتهم الإيديولوجية مع واشنطون، ليس إلا.
وهذا لعمري يذكرنا بمواقف الأنظمة الثورية الراديكالية في المشرق العربي، والتي ارتمت بقضها وقضيضها في أحضان المعسكر الشرقي زمن الحرب الباردة، ولم تستمع إلى أو تناقش الأفكار التي طرحتها في المقابل زعامات عربية وطنية حكيمة كانت تقود وقتذاك الدول التي سميت ظلما بـ "الدول الرجعية". تلك الأفكار التي كانت تقول ببساطة أن التعامل مع الولايات المتحدة يجب أن يكون بحكمة وروية، انطلاقاً من أن الأخيرة قوة عالمية عظمى لا يجدي معها التهديد والوعيد والشعارات التحريضية، ثم انطلاقاً من أن الارتباط بواشنطون بعلاقات وثيقة أفضل لجهة إيجاد حل مقبول لقضية فلسطين، ومنع الكيان الصهيوني من تجيير قوة ومكانة الولايات المتحدة لصالحه وحده.
فمتى تعترف النخب العربية بأن إدارة العلاقات مع قوة عظمى كالولايات المتحدة، التي لها مصالحها وأجنداتها الخاصة من تلك التي ليس شرطا أن تتطابق مع رغائبنا وأحلامنا، تتطلب عقلية مختلفة عن تلك التي سادت زمن الحرب الباردة؟ بل متى تعترف أنه بمثل ما يقع اللوم على الإدارات الإمريكية المتعاقبة في ما تعرضت له العلاقات العربية – الإمريكية من صعوبات وأزمات وخلافات ، فإن اللوم يقع أيضا على بعض الأنظمة العربية التي راهنت على خصوم واشنطون، وتنافست على التحريض ضدها، ناهيك عن بعض التنظيمات والحركات العربية التي بذرت بذور الكراهية في مجتمعاتنا لكل ما هو إمريكي وغربي، ولكأنما الغرب كله شر، والشرق ملائكة بالمطلق! وأخيراً متى نتعلم من اليابان وفيتنام – وهما البلدان اللذان ذاقا ما ذاقاه على يد الإمريكيين – كيفية هندسة علاقاتنا مع الآخر القوي، وكيفية الاستفادة القصوى من إمكاناته الهائلة دون ضجيج ومهاترات وشعارات عفا عليها الزمن.

الصورة التاريخية

علي نافع حمودي

من بين المعضلات الفكرية الكبيرة التي ما زالت تواجه المجتمعات الشرقية هي مسألة التأريخ وتدوينه ومعالجته بالشكل الذي يحافظ عليه كتراث، بعيداً عن عملية الحذف والشطب والإضافة ومحاولة تجنيده لأغراض مرحلية تنتهي بانتهاء المرحلة ذاتها .
ومنذ بضع سنوات تداول الجميع مسألة إعادة قراءة التاريخ أو محاولة كتابته وفق أحداثه، دون أن يفكروا جميعا بقضية مهمة جدا تتمثل بأن مناهج التاريخ التي تدرس في مدارسنا بعيدة جدا عما يمكن تسميته بتاريخ العراق ، ولعل هذا الشيء يستغربه الجميع حين يجدون مناهجنا المدرسية تبتعد كثيرا عن تدريس تاريخ بلادنا ، خاصة إن أهم أسباب دراسة التاريخ تتمثل في تقوية اعتزاز المواطن بوطنه ، ومحاولة بناء التواصل الفكري مع الأجيال بما يؤمن استمرارية حركة التاريخ وفق سياقاتها المعهودة دون قطع أو تشويش .
فتاريخ العراق الذي نلقنه لتلامذة وطلبة مدارسنا في مراحلها كافة هو تاريخ مقطوع مشوش ممزوج ما بين تاريخين الأول: إسلامي والثاني: قومي ، فكتاب التاريخ في المرحلة الابتدائية كما يعرف الجميع هو تاريخ الدولة الإسلامية في الصف الخامس، وتاريخ الوطن العربي للصف السادس ، وينتقل هذا التاريخ لمرحلة المتوسطة بتوسع أكبر ، والذي يطالع ذلك سيجد بأن حصة تاريخ العراق لا تتعدى أسطراً قليلة جدا ، تربك ذهنية المتلقي ولا تشكل له حالة وحاجة مهمة من الممكن أن يرتقي منها لمعرفة الكثير عن تاريخ بلاده ، فليس من المعقول أن يدرس ويتعلم الطالب العراقي تاريخ وحضارة دول أخرى حتى وإن كانت عربية ولا يدرك شيئا عن تاريخ بلاده وقومياته ودورها الاجتماعي والسياسي في العراق منذ عصور قديمة .
وعلى الرغم من حملة التطوير التي سادت الكثير من المناهج الدراسية في العراق، إلا إننا نجد بأن مادة التاريخ كانت بعيدة كل البعد عن هذا ، واكتفوا بحذف كل ما يشير إلى حقبة النظام السابق دون أن يفكروا بإدخال حلقات مفقودة غابت عن مناهجنا المدرسية عقوداً طويلة، وفي المقدمة منها ما يتعلق بالتاريخ المعاصر وأحداثه ، ناهيك عما كان سائدا من تغييب شامل وتام لدور القوميات الأخرى في بناء الدولة العراقية ما بعد الحرب العالمية الأولى وما شهدته من أحداث ساهمت بشكل أو بآخر في بروز شكل الدولة .
لهذا نجد بأن محاولة إيجاد قراءات جديدة لتاريخ العراق يجب أن تبدأ من المدرسة الابتدائية، وأن يتم التعامل مع التاريخ كعلم ناقل للحوادث وليس مجرد كتاب تتعدد طبعاته ولا تتغير أحداثه ، فأحداث اليوم تصبح في الغد تاريخاً ندرسه ونستخلص منه الدروس والعبر من أجل تلافي الأخطاء التي قد تحصل وتجاوزها بالشكل الذي يجعل من دراسة التاريخ عملية صحيحة وسلمية ووفق سياقها البحثي والعلمي .
وبالتالي فإن من يكتب أو يحاول إعادة كتابة وقراءة التاريخ ، خاصة تاريخ ما بين النهرين أن يضع نصب عينية بأن العراق بلد متعدد القوميات ومتعدد الديانات إلا إن الجميع يلتقي في ولائه لهذا البلد، كلاً من زاويته ونظرته وفكره ، قد تتقاطع الرؤى ما بين هذا وذاك في قضية معينة ، ومهمة المؤرخ هنا تكمن بنقل هذه الرؤية والتوجهات لا حذفها أو محاولة الجزم بعدم جداوها تحت ضغوطات قومية أو دينية أو سياسية كما كان سائدا في الحقب الماضية.
فالتاريخ هو عملية حراك اجتماعي يفضي إلى تكوين صورة لمشهد المرحلة التي نعيشها والتي عاشها غيرنا، وبالتالي علينا أن لا نهمش أو نقصي أي رأي مهما كان من أجل اكتمال الصورة التاريخية بالشكل الصحيح .
فتاريخ أي بلد لا يمكن أن تكتبه قومية واحدة أو ديانة واحدة أو شخص واحد ، ولا يمكن أن تكون حركة التاريخ صحيحة إلا من خلال قراءة واضحة لجميع مكونات الشعب بغية النقل الصحيح، بعيداً عن التشوية والانتقاص من الآخرين ومحاولة تصدر التاريخ على حسابهم .